كلمة السيد طه محي الدين معروف نائب رئيس جمهورية العراق، جمهورية العراق

سيادة الرئيس

أود في البداية أن أقدم التهنئة اليكم على إنتخابكم لرئاسة مؤتمر القمة العالمية للأغذية وإننا على ثقة بأنكم بما تتمتعون به من خبرة وحكمة ستقودون مؤتمرنا هذا الى النجاح.

ويسعدني أن أنقل لكم تحيات سيادة الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق وتمنيات سيادته لمؤتمرنا بتحقيق أهدافه التي يسعى من اجلها، واعتذار سيادته عن الحضور بسبب الحصار المفروض على العراق وعدم السماح باستعمال الطائرات المدنية العراقية.

كما أود أن أعبر عن بالغ شكرنا وتقديرنا لمبادرة الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وللجهود القيمة التي بذلها في الاعداد الجيد لمؤتمرنا هذا وكذلك العاملين في المنظمة لما قاموا به من أعمال كبيرة لتحقيق هذا التجمع الموقر.

السيد الرئيس

لا يخفى على سيادتكم ان مئات الملايين من سكان كوكبنا، وبشكل خاص في جنوب الكرة الأرضية، يعانون من المجاعة والفقر لعدة أسباب أشدها أثرا سياسات الهيمنة والإفقار وإشعال الحروب بالنيابة التي تنتهجها قوى من بعض دول الشمال اتجاه دول جنوبي الكرة الأرضية بهدف إخضاعها للتبعية ومنع وصولها الى قدر اكبر من الاعتماد الجماعي على الذات.

وقد أكد سيادة الرئيس صدام حسين مؤخرا، بأن هذه القوى ترفع شعارات تدعو فيها بلدان الجنوب لتطوير قدراتها وإمكاناتها بدعوى إخراجها من خانة التخلف والعوز والحرمان. ولكن ما ان تطور هذه البلدان قدراتها وإمكانياتها وتوظف أموال ثرواتها الطبيعية في خدمة عملية التنمية، فان قوى الهيمنة في الشمال تهرع الى تقويض ذلك بشتى الأساليب القسرية. ولهذا فقد أدان مؤتمر قمة كولومبيا لبلدان حركة عدم الانحياز، استمرار بعض الدول، انطلاقا من وضعها المسيطر على الاقتصاد العالمي، في تكثيف عملية اتخاذ التدابير القسرية ضد الدول النامية بما يتعارض وبوضوح مع القانون الدولي، مثل، فرض القيود التجارية والحصار وتجميد الاموال بغرض منع هذه الدول من

ممارسة حقها في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي توسيع تجارتها الدولية بحرية. ولقد لاحظنا خلال هذا العقد ان العقوبات القسرية التي تفرض على الدول باسم الأمم المتحدة تسبب هي الأخرى في نشر الجوع والفقر والأمراض والآفات وتزيد من تخلف الشعوب المفروضة عليها وتحول دولا ثرية الى دول فقيرة مثلما حصل لبلدي العراق الذي يعاني من الحصار الاقتصادي وتجميد أرصدته الذي فرض عليه من مجلس الأمن منذ اكثر من ست سنوات والذي تسبب أيضا في تدمير البنى التحتية لكافة القطاعات الأساسية الإنتاجية والخدمية وأوقف عملية التنمية.

كان العراق من الدول المعروفة بالتقدم الذي أحرزه خلال العقدين الماضيين في مختلف القطاعات وكانت الزراعة في مقدمتها، فقد تولت الدولة بناء السدود وحفر الأنهار والمبازل وإصلاح الأراضي وتوفير الأسمدة والمبيدات والمكننة وإدخال التكنولوجيا الحديثة والنظيفة وتوفير الطاقة الكهربائية للأغراض الزراعية وللسكان في الريف وتوفير اللقاحات والأدوية والأعلاف الجيدة، كل ذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

السيد الرئيس

لقد حرم الشعب العراقي من استيراد المواد الأساسية التي تساهم في عملية الإنتاج الزراعي بل حرم أيضا من ابسط حقوقه وهو الحصول على المواد الغذائية بشكل كاف لعدم توفر الأموال اللازمة لتغطية تلك النفقات نتيجة تجميد أرصدته وعدم السماح له بتصدير ثرواته الطبيعية.

لقد اثر الحصار وبشكل سلبي وكبير على فعالية السدود ومحطات الضخ والسقي والمحطات الكهربائية التي تزود الطاقة للأغراض الزراعية، كما أدى الحصار القسري الى انخفاض حاد في إنتاج الأسمدة والمبيدات وشحة في الأدوات الاحتياطية للمكائن والآلات الزراعية انعكس سلبا على الغلة، وأوجد نقصا كبيرا في المواد العلفية واللقاحات الخاصة بحماية الثروة الحيوانية مما أدى الى حرمان الشعب العراقي من الحليب ومنتجاته وخاصة الأطفال. وتأثرت مراكز البحث العلمي للأغراض الزراعية. فقد وثقت العديد من بعثات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المستقلة، وعلى وجه الخصوص منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) من خلال تقاريرها التي أعدتها خلال الأعوام ٩٣ – ١٩٩٥ الآثار المدمرة للحصار الشامل المفروض على بلدي لا سيما على المجموعات الأكثر ضعفا من السكان في مختلف القطاعات وبشكل خاص الغذاء والصحة. ونتيجة لذلك ارتفع عدد الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية والأمراض الناتجة عنها، بنسبة كبيرة على الرغم مما توفره

الدولة في ظل الظروف الصعبة للحصار من أغذية في نظام البطاقة التموينية الشامل الذي لا يؤمن سوى اقل من نصف السعرات الحرارية المطلوبة.

سيادة الرئيس

وفي الوقت الذي ثبت فيه نجاح الحوار الفني والدبلوماسي بين العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة في التوصل الى اتفاقات مرضية للطرفين حول مذكرة التفاهم بشأن صيغة النفط مقابل الغذاء التي تم التوصل اليها في ٢٠/أيار/١٩٩٦، تضع دولة كبرى مختلف العراقيل أمام كل مرحلة من مراحل التفاوض بين العراق والأمانة العامة من اجل تأخير التوصل الى الصيغة النهائية للمذكرة، ثم بدأت تضع عراقيل جديدة امام التطبيق العملي لاحكام المذكرة سواء في إطار لجنة المقاطعة أو في إنجاز المستلزمات الإدارية الخاصة بتنفيذها. ولا بد من التأكيد على ان كل يوم يمر في ظل ظرف الحصار الحالي إنما يعني مزيدا من معاناة الشعب العراقي والمزيد من الضحايا لهذا الحصار الجائر.

ان الأهداف المعلنة لمؤتمرنا هذا عظيمة ونبيلة يجب ان نعمل على تحقيقها وصولا الى استئصال شأفة الجوع وتوفير الأمن الغذائي لشعوبنا، ولكن نجد لزاما علينا بهذا الخصوص ان نؤكد مدى المعوقات الجسيمة أمام أية دولة تعاني من حصار شامل ومفروض بقوة السلاح لتوفير الغذاء اليومي للشعب، فكيف يكون الحال إذا أرادت تلك الدولة ان تضع استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي الذي يحتاج الى الكثير من الأمور المستعصي الحصول عليها في ظل الحصار القائم، فان جمهورية العراق تتمنى ان يخرج مؤتمرنا بنتائج إيجابية تتضمن:

١- عدم فرض الحصار الاقتصادى ومنع الغذاء وتجويع الشعوب لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية.

٢- زيادة فعالية الهيئات الدولية ومراكز البحث الزراعية المعنية بالإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء لمواجهة المشاكل التي ستواجه العالم وتحقيق الأمن الغذائي للشعوب.

٣- تسهيل انتقال التكنولوجيا النظيفة ونتائج البحوث والدراسات والمستلزمات التي تساعد على زيادة الإنتاج كما ونوعا من الدول المتقدمة الى الدول النامية وإلغاء القيود المفروضة على ذلك.

٤- التأكيد على التوزيع العادل للمياه واستخدامها بالشكل الأمثل نظرا لدورها الأساسي في إنتاج الغذاء. وعلى الدول المتشاطئة السعي من اجل ضمان عدالة القسمة والتوزيع وفقا للقانون الدولي وللمساهمة في تحقيق أمن غذائي للجميع.

٥- زيادة حجم الخدمات التي تقدمها المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة لتصنيف الأراضي في الدول النامية عن طريق الاستثمار العالي والتوجيه باستغلالها وفق هذا التصنيف لأغراض المحاصيل والغابات والمراعي.

في الختام اجدد أمنياتي لكم ولمؤتمرنا هذا بالنجاح وصولا الى أهدافه السامية.

وأشكركم.